



gym80 International GmbH
Wiesmannstraße 46, 45881 Gelsenkirchen GERMANY

الشروط والأحكام العامة للدفع والتسليم في شركة جيم ٠٨ إنترناتسونال ذ.م.م (gym80 International GmbH)

1. سريان الشروط:

أ. تسري هذه الشروط والأحكام العامة حصرياً على علاقتنا التجارية مع الشركات والكيانات القانونية العامة والصناديق الخاصة الخاضعة للقانون العام. ولا تسري على التعاملات التجارية مع المستهلكين. ويُقصد بالمستهلكين الأشخاص الطبيعيين الذين يُرمون معاملة قانونية لغرض لا يمكن أن يُعزى إلى نشاط تجاري أو مهني مستقل خاص بهم. كما تسري أيضاً على جميع العلاقات التجارية المستقبلية، حتى لو لم يُتفق عليها صراحةً مرة أخرى.

ب. عند إنشاء طلبية أو قبول عرض، يقبل المشتري شروطنا وأحكامنا العامة بوصفها هي الوحيدة الملزمة، ويتنازل عن أي حق في الإلغاء اللاحق.

ج. تُعدُّ هذه الشروط مقبولة بمجرد استلام شحناتنا وتلقّي خدماتنا، على أبعد تقدير.

د. أي إشارة من جانب المشتري إلى شروط وأحكام خاصة به مرفوضة بموجب هذا العقد. وهي غير مُلزمة لنا حتى لو لم نعترض عليها في بعض الحالات.

هـ. لا تسري أي شروط مختلفة من جانب المشتري إلا إذا كان هناك تأكيد كتابي صريح لها. ويسري هذا أيضاً على الاتفاقيات المختلفة.

و. تفقد جميع الشروط والأحكام العامة السابقة صلاحيتها، مع إدراج شروط الدفع والتسليم هذه. ويجوز لنا إجراء تغييرات على شروط الدفع والتسليم هذه - باستثناء الرسوم ومحتوى الخدمة - في أي وقت، إذا أصبح ذلك ضرورياً بسبب تغيّر الظروف (على سبيل المثال تعديل قانوني أو تعديل في السياسات القضائية) ما لم يكن ذلك غير مقبول بالنسبة إلى المشتري. وسنبخ المشتري بأي تغييرات كتابياً أو إلكترونياً، بشرط ألا يتضمن ذلك جهداً غير مقبول. ويحق للمشتري الاعتراض على التغييرات خلال ٤١ يوماً، وإلا أُعتبرت التغييرات مقبولة.

ز. إذا طلب المشتري منتجات برمجية، فإنه يتعهد - في الوقت نفسه - بإبرام عقد خدمة بشروط وحقوق والتزامات إضافية. وتم إرفاق عقد الخدمة بالعروض ذات الصلة أو بتأكيدات الطلبات و/أو يمكن الاطلاع عليه عبر موقعنا الإلكتروني www.gym80.de ضمن رابط «الشروط والأحكام»، ويمكن حفظه وطباعته على هيئة ملف بصيغة FDP.

2. العروض والطلبات وتغيير الطلبية والتسليمات ونسب التفاوض

أ. تخضع عروضنا دائماً للتغيير وغير مُلزمة، إلا إذا قدمنا عرضاً مُلزمًا بصيغة مكتوبة في حالات استثنائية.

ب. يُصبح عقد الشراء نافذاً، إذا أكدنا قبول الطلبية أو العرض من جانب المشتري بصيغة مكتوبة، في غضون ثلاثة أسابيع من الاستلام، أو في حالة تنفيذ التسليم كلياً أو جزئياً. وللالتزام بالمهلة النهائية، يكفي إرسال إقرار القبول خلال المهلة المذكورة.

ج. إذا أراد المشتري - بعد إرسال تأكيد الطلبية - إجراء تغييرات أو تأجيل موعد التسليم المؤكّد إلى وقتٍ لاحق، فسيتحمل المشتري النفقات المتكبدة.

إذا كانت الأغراض المشتراة قد تم إنتاجها بالفعل، فيحق لنا فرض رسوم تخزين للفترة التي تمتد بين موعد التسليم المؤكّد وموعد التسليم الجديد، وفقاً للمادة ٦ حرف «و» من شروط الدفع والتسليم لدينا.

يجب أن تُرسل إلينا التغييرات التي يُريدها المشتري أو تأجيلات موعد التسليم بصيغة مكتوبة، خلال مدة لا تتجاوز ٤ أسابيع قبل تاريخ التسليم المؤكّد.

د. لا تُبرم عقودنا مع المشتري إلا عند ضمان عدم إخلال موردينا بالتسليم بشكل صحيح وفي الوقت المتفق عليه. وينطبق هذا فقط إذا كنا غير مسؤولين عن عدم التسليم، لا سيما في حالة إبرام معاملة تحوطية مع موردينا. وسيتم إبلاغ المشتري فوراً بعدم توفر الخدمة. وسوف نرد أي مقابل دفعه المشتري بالفعل.



هـ بالنسبة إلى البضائع المُقرَّر تسليمها، تكون نسب التفاوت المعتادة في الجودة واللون مقبولة ولا تشكل عيباً مادياً، إلا إذا كانت نسب التفاوت هذه تتعارض مع تعهّد أو ضمان.

3. الأسعار

أ. تُحتسب تكاليف المنتجات المطلوبة بالأسعار المذكورة في تأكيد الطلبية، بجانب ضريبة القيمة المضافة، وهذا السعر من أرض المخزن، ومن ثم لا يشمل تكاليف التعبئة والشحن.

ب. تخضع أسعار العروض أو القوائم للتغيير حتى يتم تأكيد الطلبية كتابياً، ولا تشمل ضريبة القيمة المضافة.

ج. إذا كانت هناك طلبيات استغرق تسليمها أكثر من ٤ أشهر، أو إذا حدث بها تأخير في التسليم لأكثر من ٤ أشهر، دون أن نكون المسؤولين عن ذلك، ممّا نتج عنه تغيير في تكاليف الإنتاج التي صدر تأكيد الطلبية بناءً عليها (تكاليف المواد، الأجور، تكاليف الطاقة، الرسوم، وما إلى ذلك) وكذلك التكاليف الجانبية الأخرى حتى تاريخ التسليم، دون أن نرتكب أي خطأ، فيكون من حقنا تعديل أسعارنا وفقاً لذلك. ولا ينطبق هذا إذا كان المشتري لديه التزام تعاقدي سارٍ وغير محدود تجاه أحد المستهلكين بخصوص السلعة المشتراة.

4. شروط الدفع، التأخير، حق الاحتفاظ

أ. تتمثل شروط الدفع القياسية لدينا في تسديد دفعة مُقدّمة قدرها ٥٠ بالمئة عند إنشاء الطلبية وتسديد الدفعة الأخيرة التي تبلغ ٥٠ بالمئة قبل التسليم، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك كتابياً. وبدلاً من ذلك، يمكن تقديم إقرار مكتوب من قبل جهة مانحة (شركة ائتمان إيجاري / مصرف). وتتطلب أي طريقة دفع مختلفة صبغة كتابية وموافقة من جانب البائع.

ب. تكون فواتيرنا مستحقة فوراً، لكن يجب دفعها دون أي اقتطاع عند التسليم على أبعد تقدير. وغير مسموح باقتطاع خصومات.

إذا لم يدفع المشتري في الوقت المحدد، فيحق لنا تحصيل فوائد تأخير بالنسبة التي يفرضها البنك التجاري على تسهيلات السحب على المكشوف، لكن لا تقل النسبة عن ٩ بالمئة سنوياً، حتى إذا كان سعر الفائدة الأساسي آنذاك أقل.

ج. يجب دفع ثمن السلعة التي يتم اختيارها وأخذها من مخزننا نقدًا على الفور، ما لم يُتفق على خلاف ذلك كتابياً.

د. إذا كانت السلعة التي طلبها المشتري غير متوفرة في المخزن ويجب طلبها أو تصنيعها، فكما ينص البند رقم ٤.٤ يجب عند إبرام العقد تسديد دفعة مُقدّمة تبلغ ٥٠ بالمئة من السعر المتفق عليه عند إنشاء الطلبية، ويجب تسديد الدفعة الأخيرة قبل التسليم.

هـ. يُقدّم المشتري -عند الطلب- كفالة مصرفية مباشرة وغير محدودة المدة ولا رجعة فيها لسعر الشراء المتبقي، باستثناء حق الاعتراض على المطالبات.

و. يحق لنا احتساب المدفوعات ضمن الديون القديمة أولاً. وإذا تم تكبّد التكاليف والفوائد بالفعل، فيحق لنا احتساب هذه المدفوعات ضمن التكاليف أولاً، ثم ضمن الفوائد، وأخيراً ضمن الخدمة الأساسية. وإذا اشترط العميل خلاف ذلك عند تقديم الخدمة، فيمكننا أيضاً -وفقاً لتقديرنا- تحصيل المستحقات وفقاً لهذا الشرط.

ز. لا يعتبر الدفع قد تم إلا عندما يكون بمقدورنا الوصول إلى المبلغ دون قيود. ولا تُقبَل الشيكات إلا إذا كانت وسيلة للسداد، وبشرط أن تكون صالحة للخصم. ويحمّل المشتري تكاليف الخصم ومصروفاته.

ح. إذا لم يستطع المشتري الوفاء بالتزامات الدفع، لا سيما إذا لم يُصرّف أحد الشيكات، أو إذا لم يكن في الحساب أموال كافية عند تنفيذ الخصم المباشر المتفق عليه، أو إذا توفّقت عن سداد الدفعات، أو إذا علمنا بظروف أخرى تدعو إلى التشكيك في الجدارة الائتمانية للمشتري، فيكون من حقنا استرداد بقية الدين المستحق بالكامل.

ط. لا يُسمح باستبقاء العميل لدفعات بسبب دعاوى مضادة أو إدخالها في مَقاصّة معها، إلا إذا كانت هذه الدعاوى المضادة لا تقبل الجدل أو نافذة قانوناً.



بالإضافة إلى ذلك، لا يجوز ممارسة حقوق الاستبقاء إلا إذا كانت مستندة إلى العلاقة التعاقدية نفسها.

5. وقت التسليم ووقت تقديم الخدمة والقوة القاهرة

أ. أوقات التسليم تقريبية فقط. ويجب الاتفاق على مواعيد التسليم والمهل الملزمة كتابياً. ويوم التسليم هو يوم الإرسال من المصنع أو المخزن.

ب. في جميع حالات القوة القاهرة مثل العواصف والكوارث الطبيعية، وكذلك في حالات تعبئة الجنود والحرب والاضطرابات الداخلية والإضرابات وحالات الإغلاقات وأعطال التشغيل والقيود ونقص المواد الخام والوقود، وفي أي أحداث مماثلة تخرج عن سيطرتنا، يُمدد وقت التسليم بقدر المدة التي تستمر فيها العراقيل والمدة التحضير المناسبة بعد إزالة العراقيل. وإذا أصبح تنفيذ العقد غير مقبول بالنسبة إلى أحد الطرفين بسبب هذه الأحداث، فيمكنه فسخ العقد. وتُسبَّع أي مطالبات بالتعويض عن الضرر من جانب عملائنا.

ج. يُسمح بالتسليمات الجزئية خلال مهلة التسليم، إلا إذا كان التسليم على أجزاء وعلى فترات متباعدة غير مقبول بالنسبة إلى العميل.

د. إذا اتضح بعد إبرام العقد أن مطالبتنا بالدفع معرضة للخطر بسبب عدم قدرة المشتري على الدفع، فيمكننا أن نرفض تقديم الخدمة ونُحدِّد للمشتري مهلة معقولة يجب عليه الدفع فيها، بالتزامن مع التسليم أو تقديم ضمانة. وإذا رفض المشتري أو انتهت المهلة دون جدوى، فيحق لنا فسخ العقد أو المطالبة بتعويض أو كلا الأمرين معاً.

هـ. يجب أن يتم الاتصال وجدولة كل تسليم جزئي على حدة، بطريقة مُكُنَّنا من التصنيع والتسليم وفقاً للعقد.

6. الشحن والنقل، نقل المخاطر، تأخير الاستلام، التعويض عن الأضرار

أ. يتحمل المشتري تكاليف الشحن (التعبئة والنقل)، ما لم يُتَّفَق على خلاف ذلك.

ب. يبقى اختيار طريقة الشحن حق أصيل لنا، ما لم يُحدِّد المشتري -صراحةً- طريقة شحن خاصة. وتقع مسؤولية الشحن والنقل على عاتق المشتري.

ج. تنتقل المخاطر إلى المشتري بمجرد تسليم السلعة إلى الشخص الذي يتولى النقل أو بمجرد مغادرتها مخزنا للإرسال إلى المشتري. وإذا تأخر الشحن دون أن نكون مسؤولين عن ذلك، تنتقل المخاطر إلى المشتري مع وصول إخطار جاهزية الشحن إليه. ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك صراحةً وكتابياً، يسري بند «تسليم المصنع»/«بالإنجليزية: WXE» (مصطلحات التجارة الدولية ٢٠٠٢). ومكان التسليم هو جلزنكريشن (nehcriknesleG).

د. إذا تم إرجاع السلعة المشتراة لأسباب لسنا مسؤولين عنها، فإن المشتري يتحمل المخاطر حتى وصولها إلى مصنعنا.

هـ. طوال مدة تأخر الاستلام من جانب المشتري، يحق لنا تخزين الأغراض المُقرَّر تسليمها على مسؤولية المشتري ونفقتة؛ ولعمل ذلك يمكننا أيضاً الاستعانة بشركة شحن أو أمين مخزن. ومع ذلك، لسنا ملزمين بتوفير تأمين للأغراض المُقرَّر تسليمها.

و. خلال تأخر الاستلام، يجب على المشتري أن يدفع لنا نسبة ثابتة قدرها ٠,١ بالمئة من سعر الشراء كرسوم تخزين عن كل شهر أو عن جزء منه، كتعويض عن تكاليف التخزين المتكبدة دون الحاجة إلى تقديم إثبات، بمجرد وصول إخطار جاهزية التسليم، لكن بحد أقصى ٥٪ من سعر الشراء الإجمالي. وإذا نشأت تكاليف تخزين أعلى، فيحق لنا أن نطالب المشتري بها مع تقديم ما يُثبِت ذلك. وللمشتري مطلق الحرية في إثبات أن رسوم التخزين أقل من النسبة الثابتة المطلوبة.

ز. إذا لم يدفع المشتري سعر الشراء المستحق بعد انتهاء مهلة السداد المُحدَّدة له، أو رفض استلام السلعة، أو أعلن اعتزاه عدم استلامها، فيمكننا أن نرفض تنفيذ العقد والمطالبة بتعويض عن الأضرار. ويحق لنا إما أن نطالب المشتري بنسبة ثابتة قدرها ٥٢ بالمئة من سعر الشراء المتفق عليه، وإما أن نطالبه بتعويض عن الأضرار المتكبدة بالفعل. وللمشتري مطلق الحرية في إثبات أن الضرر كان أقل من ذلك.

7. شكاوى العيوب والضمان

أ. يلتزم المشتري بفحص السلعة المُسلمة فوراً؛ للتأكد من عدم وجود عيوب واضحة، لا سيما فيما يتعلق بوجود نقص أو ضرر واضح، وإبلاغنا بذلك كتابياً فور



استلام السلعة. ويكفي إرسال شكوى العيوب في الوقت الصحيح، للوفاء بالمهلة. في حالة وجود عيوب خفية، يلتزم المشتري بإبلاغنا بها كتابياً بعد اكتشافها، لكن خلال مهلة التقادم وفقاً للبند ٧ حرف «ط»، على أبعد تقدير. ويجب الإبلاغ عن أي عيوب موجودة في البرمجيات المسلمة كتابياً على الفور، أو خلال ٥ أيام من التثبيت والتشغيل على أبعد تقدير. ويتحمل المشتري عبء الإثبات فيما يتعلق بجميع المتطلبات، لا سيما إثبات وجود العيب وتوقيت اكتشافه، والتوقيت المناسب لتقديم شكوى العيوب. وإذا أخفق المشتري في تقديم الإخطارات المحددة أعلاه، فعندها تُستبعد مسؤوليتنا عن أي عيوب. ويجب أن توثق شكوى العيوب العيب المشكو منه بطريقة ملائمة.

ب. تُستبعد مطالبات المشتري بسبب عيوب في السلعة المشتراة، إذا كان العيب ناتجاً عن عدم الامتثال للوائح المتعلقة بمعالجة السلعة المشتراة وصيانتها ورعايتها، أو عدم الالتزام بفترات الصيانة المقررة، أو تركيب أجزاء أو ملحقات لم تتم الموافقة عليها من قبلنا، أو التعامل الخاطئ مع السلعة المشتراة.

ج. تُستبعد أيضاً أي مطالبات من المشتري بسبب عيوب في السلعة المشتراة، إذا كان الأمر يتعلق بمنتجات مستعملة وبيع غير مدرجة في كتالوج منتجاتنا، لكنها مصنوعة خصيصاً بناءً على طلب المشتري.

د. إذا لم نكن نحن الشركة الصانعة للسلعة المشتراة، فإننا ننقل إلى المشتري حقوق المطالبة بالضمان التي تتمتع بها تجاه موردينا الأولين، وذلك مع استبعاد أي التزام منّا بالضمان تجاه المشتري، بشرط ألا يؤدي ذلك إلى الإضرار بالمشتري على نحو غير مقبول. وتكون مسؤوليتنا ثانوية إذا لم يتمكن المورد الأولي من الوفاء بمطالبات المشتري، حتى بعد اتخاذ إجراءات قانونية. وسنرد للمشتري أي تكاليف لا يمكن استردادها من المورد الأولي.

هـ. إذا كانت السلعة معيبة، فإننا نحتفظ بالحق في معالجة العيب - وفقاً لتقديرنا- إما عن طريق إعادة التوريد وإمّا عن طريق الإصلاح (الاستيفاء اللاحق). في حالة الاستيفاء اللاحق، فإننا ملزمون بتحمل جميع النفقات اللازمة لهذا الغرض، لا سيما تكاليف النقل والسفر والعمالة والمواد، ما لم ترتفع بسبب إضرار السلعة المشتراة إلى مكان آخر غير مكان الاستيفاء.

و. نحن ملزمون -وفقاً للوائح القانونية- باسترجاع السلعة إن كانت جديدة أو تخفيض (تقليل) سعر الشراء، حتى دون تحديد مهلة معينة، إذا تمكن العميل بوصفه مستهلكاً للسلعة الجديدة المبيعة (شراء سلع استهلاكية) من مطالبة المشتري باسترجاع السلعة أو تخفيض (تقليل) سعر الشراء بسبب العيوب، أو إذا واجه المشتري مطالبة بفسخ التعاقد للسبب نفسه (مطالبة المورد بالتعويض). ونحن ملزمون أيضاً بتعويض المشتري عن النفقات الضرورية، لا سيما تكاليف النقل والسفر والعمالة والمواد، التي يضطر لتحملها فيما يتعلق بالمستهلك النهائي ضمن التنفيذ اللاحق، بسبب وجود عيب في السلعة عند نقل المخاطر منّا إلى المشتري. وسيتم سداد هذه النفقات على هيئة أرصدة مشتريات. وتُستبعد المطالبة إذا لم يمثل المشتري بشكل صحيح للالتزامات الفحص والإخطار التي تنص عليها المادة ٧٧٣ من القانون التجاري الألماني (BHG).

ز. يُستبعد الالتزام وفقاً للمادة ٧ حرف «و»، إذا كان العيب ناجماً عن بيانات إعلانية أو اتفاقيات تعاقدية أخرى لم تنشأ من جانبنا، أو إذا كان المشتري قد أعطى المستخدم النهائي ضماناً خاصاً. ويُستبعد الالتزام أيضاً إذا لم يكن المشتري نفسه ملزماً بممارسة حقوق الضمان تجاه المستهلك النهائي بسبب لوائح قانونية، أو إذا لم يُقدّم شكوى بخصوص مطالبة مقدمة إليه. ويسري هذا أيضاً إذا كان المشتري قد مَنَحَ المستخدم النهائي ضمانات تتجاوز النطاق القانوني.

ح. إذا فشل الاستيفاء اللاحق، أو كان مستحيلاً، أو رفضناه بشكل حاسم ونهائي، أو كان غير مقبول بالنسبة إلى المشتري، أو إذا انقضت مهلة حددها المشتري للاستيفاء اللاحق دون جدوى، أو إذا كان من الممكن التفاوض عنه وفقاً للأحكام القانونية، فيحق للمشتري أن يختار إمّا تخفيض سعر الشراء (التقليل) أو المطالبة بإلغاء العقد (الفسخ). ومع إعلان الرغبة في الفسخ أو المطالبة بتخفيض السعر، ينتهي حق المشتري في تسليمه سلعة سليمة. ولا تُمنح مطالبات المشتري بالتعويض عن الأضرار أو سداد النفقات التي لم تكن مُجدية إلا في نطاق البند رقم ٨ أدناه؛ ويُستبعد ما دون ذلك. وطالما أننا نفي بالتزاماتنا بخصوص إصلاح العيوب، فلا يحق للمشتري المطالبة بتخفيض السعر أو فسخ العقد، إلا في حالة فشل الإصلاح.

ط. بالنسبة إلى المنتجات التي تُعدّ اكتشاف أي عيب فيها، فيحق لنا تحصيل رسوم مقابل جهود الفحص.

ي. تنطبق على الضمان شروط الضمان السارية والمنشورة عبر

<https://gym80.de/garantiebestimmungen/>.

٨. المسؤولية واستبعاد الاستيفاء اللاحق وفسخ العقد ومهلة تقديم الخدمة

أ. باستثناء الظروف المنصوص عليها في الحرف «ب» أدناه، تُستبعد مسؤولية التعويض عن الأضرار أو تعويض النفقات التي لم يكن لها جدوى بما يتجاوز المسؤولية عن العيوب، الواردة في البند رقم ٧ أعلاه، في حالة الإخلال بالالتزامات، وذلك بغض النظر عن الطبيعة القانونية للمطالبة. وينطبق هذا أيضًا في حالة وجود انتهاك للالتزامات من قِبَل ممثلينا القانونيين أو وكلائنا.

ب. لا يسيء استبعاد المسؤولية الوارد في الفقرة السابقة على مطالبات المشتري التي تستند إلى قانون مسؤولية المنتج، ولا في حالة حدوث إصابة تُعزى إلينا وتهدد الحياة أو البدن أو الصحة، ولا في حالة الإهمال الجسيم أو الانتهاكات المعتمدة للالتزامات، ولا في حالة الإخلال بالتزام تعاقدى أساسي، ولا في النطاق الذي مُنح فيه الضمان، ولا في حالة التعامل بطريقة احتيالية. حيث نكون مسؤولين هنا وفقًا للوائح القانونية. ومع ذلك، في حالة انتهاك التزام تعاقدى أساسي بسبب إهمال بسيط، تقتصر مسؤوليتنا على التعويض عن الضرر النمطي المتوقع.

ج. في حالة وجود إخلال بالتزام لا يستند إلى عيب في السلعة، لا يمكن للمشتري فسخ العقد، إلا إذا كانت الظروف التي تُبرر الفسخ تستند إلى خطأ نتحمل مسؤوليته، وكان الإخلال بالالتزام جسيمًا لدجة تجعل من غير المعقول أن يلتزم المشتري بالعقد.

د. إذا انقضت المهلة التي حددها المشتري للتنفيذ دون جدوى، ولم يمثل لطلبنا اللاحق المتمثل في تحديد مهلة إضافية معقولة، لتوضيح ما إذا كان متمسكًا بمطالبته بالاستيفاء، أم يُطالب بالتعويض عن الأضرار بدلاً من ذلك، تُستبعد المطالبة بالاستيفاء بعد انقضاء المهلة المعقولة المرتبطة بهذا الطلب.

9. التقادم

أ. تنتهي جميع مطالبات المشتري وحقوقه خلال عام واحد، بغض النظر عن الأساس القانوني، ما لم تكن مسؤوليتنا تستند إلى إجراء متعمد.

ب. بخلاف المبدأ المذكور أعلاه، تسري فترة التقادم القانونية في الحالات التالية:

- المطالبات بشأن العيوب، إذا أخفينا العيب عن طريق الاحتيال، أو إذا كنا قد قدمنا ضمانًا للجودة،
- مطالبات التعويض التي يُقدّمها المشتري في سياق سلسلة التوريد وفقًا للمادة ٨٧٤ من القانون المدني الألماني (BGB)،
- مطالبات التعويض عن الأضرار أو مطالبات سداد النفقات التي لم يكن لها جدوى، الناتجة عن إصابة تهدد الحياة أو البدن أو الصحة،
- المطالبات بموجب قانون مسؤولية المنتج.

10. الاحتفاظ بالملكية

أ. تظل البضائع المُسلمة ملكًا لنا، حتى يتم سداد جميع المستحقات الناشئة عن العقد المبرم بيننا وبين المشتري. ولا يتأثر الاحتفاظ بالملكية بتضمين مستحقات معينة في فاتورة مفتوحة، وكذلك كشوف الأرصدة والإقرار بها. وإذا تخلف المشتري عن السداد، يحق لنا أن نستعيد السلعة ونستفيد منها على نفقة المشتري، وذلك إذا حددنا مهلة سماح دون جدوى.

ب. يحق للمشتري إعادة بيع السلعة التي نحتفظ بملكيته في سياق التعاملات التجارية المعتادة. لكن لا يجوز له رهن السلعة المحتفظ بملكيته أو جعلها ضمانًا. في حالة إعادة بيع السلعة المحتفظ بملكيته بنظام الدفع الآجل، يلتزم المشتري بأن يتفق بدوره على شرط احتفاظ بالملكية.

ج. يلتزم المشتري بمعاملة السلعة المحتفظ بملكيته بعناية، كما يلتزم المشتري بالتأكد من تخزين السلعة ووضع العلامات عليها بشكل صحيح.

د. يتنازل لنا المشتري الآن عن المستحقات الناشئة من إعادة بيع السلعة المحتفظ بملكيته؛ ونحن نقبل هذا التنازل. وإذا قام المشتري بتضمين المستحقات في حساب جارٍ مع عملائه، فيجب عليه أن يتنازل لنا عن الرصيد الذي تم الإقرار به وكذلك الرصيد المرتبط بسبب معين، مما يعادل قيمة الاستحقاقات الأصلية من هذا الحساب الجاري. وبغض النظر عن التنازل وعن حقنا في تحصيل المستحقات، يحق للمشتري تحصيل المستحقات طالما أنه يفي بالتزاماته تجاهنا بشكل سليم، وليس مهددًا بخطر التدهور المالي.



هـ إذا أُعيد بيع السلعة المحتفظ بملكيته مع سلع أخرى، بغض النظر عما إذا كان ذلك دون معالجة أو اقتران، أم بناءً عليهما، فإن التنازل المسبق المتفق عليه أعلاه ينطبق فقط على قيمة فاتورة السلعة المحتفظ بملكيته، التي أُعيد بيعها مع سلع أخرى. وإذا أخفق المشتري في الوفاء بالتزاماته المالية، فيجب عليه -بمجرد الطلب- تقديم المعلومات اللازمة لتحصيل المستحقات المتنازل عنها وإخطار المدينين بالتنازل.

و. إذا أجرى المشتري إعادة تمويل عن طريق تخصيص الديون، فإنه يتنازل لنا عن مستحقاته لدى المسؤول عن التخصيم، بالقدر الذي يغطي رصيده غير المدفوع في علاقته التجارية معنا.

ز. يجب على المشتري إبلاغنا فوراً بتدابير الإنفاذ القسري التي تتخذها أي جهة خارجية بخصوص السلعة المحتفظ بملكيته أو بخصوص المستحقات التي تم التنازل عنها مسبقاً وتسليم المستندات اللازمة للتدخل. ويتحمل المشتري أي تكاليف للتدخلات المُبررة، طالما أن الحصول عليها من جهة خارجية غير ممكن.

ح. نتعهد بالإفراج عن الضمانات التي يحق لنا الحصول عليها وفقاً للأحكام المذكورة أعلاه -حسب تقديرنا- بناءً على طلب المشتري، إذا كانت قيمتها القابلة للتحقيق تتجاوز المستحقات المؤتمن عليها بنسبة تزيد على ١٠٪. ويحق لمشتري السلعة المحتفظ بملكيته المطالبة بالإفراج عن الضمانات، إذا كانت القيمة المُقدّرة للسلع المستخدمة كضمان تبلغ ٥١٪ من المستحقات المطلوب ضمانها.

11. بنود ختامية

أ. مكان استيفاء جميع المطالبات الناشئة عن العلاقة التعاقدية هو جلزنكيرشن (nehcriknesleG).

ب. يمكننا اختيار أن يكون محل التقاضي لجميع النزاعات القانونية المنبثقة عن العلاقة التعاقدية وإنشائها وسرياتها هو ميونخ، أو أن يكون محل التقاضي العام للمشتري. وتظل اللوائح القانونية المتعلقة بالاختصاصات الحصرية دون تغيير. ويُفضل في جميع النزاعات الناشئة عن هذا العقد أو المتعلقة به من قبل المحاكم الوطنية الألمانية بشكل نهائي ومُلزم.

ج. تخضع العلاقة التعاقدية -حصرياً- لقانون جمهورية ألمانيا الاتحادية، مع استبعاد جميع اللوائح القانونية الدولية والعالمية، لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (GSIC).

د. لم تُبرم أي اتفاقيات إضافية لهذه الاتفاقية. ويجب أن تكون التعديلات أو الإضافات -كما هو الحال عند تعديل هذا البند- مكتوبة لتكون نافذة قانوناً.

هـ. الصور المعروضة مرجعية فقط، وقد يختلف المنتج الفعلي.

12. إشعار حماية البيانات

نودُّ أن نشير إلى أن البيانات الشخصية لشركائنا المتعاقدين لا تُعالج ولا تُمرَّر إلا بغرض تنفيذ العلاقة التعاقدية، بمساعدة المعالجة الإلكترونية للبيانات، وفقاً لأحكام القانون الاتحادي لحماية البيانات (GSDB)، واللائحة (الأوروبية) رقم ٩٧٦/٦١٠٢ الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي (اللائحة العامة لحماية البيانات)، وقانون وسائط الإعلام عن بُعد (GMT). ويمكن العثور على سياسة حماية البيانات على موقعنا الإلكتروني عبر [سياسة حماية البيانات](#).

وفي هذا السياق، يمكن تمرير بعض البيانات (الاسم والعنوان وبيانات الفاتورة والمدفوعات المتأخرة من قبل المشتري) إلى وكالات التقارير الائتمانية.

gym80 International GmbH (اعتباراً من: 2022/03)